

## إعمال المصدر عند الفراء في معاني القرآن A'maal Al Masdar in Al- Farraa's The Connotations of Qura'n

م. د. صلاح حسن هاشم/المديرية العامة للتربية في بابل

### ملخص البحث:

كتاب معاني القرآن للفراء (ت207هـ) من أمات الكتب التي تناولت النحو العربي، فهو لا يقل شأنًا عن كتاب سيبويه (180هـ)، إذ هو أول مدونة نحوية لمن عُرف بالاتجاه الكوفي في عرض القضايا النحوية، ولأنه لم يكن متوافرا بين أيدي النحويين المتأخرين فقد وجدت أنّ نقولا غير قليلة نسبت إلى الفراء، لم يكن هو قائلها، أو أنّ الفهم القاصر لأرائه بسبب عدم فهم عباراته أدى إلى نقل آراء غير دقيقة عنه، وقد تتبعنا واحدا من موضوعات النحو في كتابه معاني القرآن وهو (إعمال المصدر)، جامعا مادته، ومحللا عبارات الفراء فيه، ومصوبا ما نقله عنه بعض النحويين، فظهر أنّه يُعمل المصدر بقسميه (النائب عن فعل الأمر) و(الحال محلّ أن والفعل)، ورصدت في القسم الثاني أنواعه الثلاثة (المصدر المنون والمضاف والمعرّف بأل)، ولم يفرق بينها في قوة العمل من عدمها.

الكلمات المفتاحية: إعمال المصدر، المصدر المنون، المصدر المضاف، المصدر المعرّف بـ(أل).

### ABSTRACT:

Al- Farraa's book, *Ma'ni AL Qura'n* is one of great references which dealt with Arabic grammar. It is no less important than Seebewaih's book as it is the first textbook written in grammar for those who are notable with the Kufi orientation while introducing the grammatical issues. And since the book was not available to the latter grammarians, I found a plenty of quotations attributed to Al- Farraa which were actually not stated by him, or that his statements were misinterpreted and, therefore transformed in an incorrect way. I, for this reason, have traced a grammatical topic in the book *A'maal Al Masdar* which collected and analyzed Al Farraa's book with corrections by grammarians, and discovered that he treated the 'Gerund' as (Na'ib an Fil Amr) and (Al Haal mahal Inna and Verb), whereas in the second section, he discussed the three kinds of gerund (Al Masdar Al Munnawan, Al Mudhaf and Al Mu'rraf bi al). In this section he did not differentiate among these kinds in terms of their functioning.

**Keywords:** A'maal al Masdar, al Masdar al Munnawan, al Masdar al Mudhaf, al Masdar al Mu'rraf bi Al

### المقدمة:

تظل مصادر النحو الأولى منبعاً ثراً يغترف منه الدارسون، فعلى كثرة الدراسات التي تناولت كتاب (معاني القرآن) للفراء (207هـ) في جوانبه المختلفة تبقى جوانب غير محققة فيه، وهي أمور تتعلق بفهم مراد الفراء مرة، وبالربط بين كلمات الفراء في أماكن مختلفة من كتابه، ومنها ما يتعلق بالنقل عنه من دون الرجوع إلى الكتاب لعدم توفره، ولأنني رأيت بعض المنقول عن الفراء مخالفاً لما ورد في كتابه معاني القرآن؛ من هذا المنطلق حاولت أن أجمع في هذا البحث مادة لموضوع نحوي تناوله الفراء في مواضع مختلفة من كتابه، أبين رأيه في هذا الموضوع، وأناقش النحويين الذين نقلوا عن الفراء آراءه فيه، ومدى صحة النقل عنه.

### هدف الدراسة

جمع ما تفرق وتناثر من مادة نحوية تتعلق بموضوع بحثنا (إعمال المصدر) في كتاب (معاني القرآن) للفراء لتبويب النحو الكوفي من مصادره الأولى.

### أهمية الدراسة

اعتنى كثير من الدارسين بـ(معاني القرآن) للفراء فنال حظا كبيرا من عناية الباحثين، ولذلك تجد رسائل جامعية وأبحاثا درست جانبا من جوانب مادته نحوية أو صرفية أو مسائل لغوية أو ما يتعلق منها بالقراءات القرآنية، ومنها ما يتعلق بمصطلحاته، وأهم الدراسات التي اقتربت في دراستها من بحثنا:

1- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو للدكتور مهدي المخزومي، قسم المخزومي كتابه على تمهيد وثلاثة أبواب، وقد خص الباب الثاني بـ(نحو الكوفة)، من صفحة (161) إلى صفحة (325)، وبعد تتبعه جيدا وجدت أن المخزومي لا يتطرق إلى الأبواب النحوية المعروفة، وإنما يتطرق إلى جزئيات النحو، والخلاف أو الاتفاق فيها بين البصريين والكوفيين، ولم يتحدث عن عمل المصدر<sup>(1)</sup>.

2- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، للدكتور المختار أحمد ديرة، وهي دراسة مهمة، قسمها الباحث على أربعة أبواب، خصص الباب الأول لمدينة (الكوفة) وما يلحقها من نشأة النحو والحديث عن رجال مدرسة الكوفة، وخصص الباب الثاني للفراء وشيوخه وآثاره، وكان الحديث في الباب الثالث عن كتاب معاني القرآن، أما الباب الرابع فكان للحديث عن النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، وهو ما يهمنى هنا وبعد الاطلاع عليه تفصيلا وجدت أنه قسمه على ثلاثة فصول ففي الفصل الأول تحدث عن أصول النحو الكوفي مستشهدا بكلام الفراء في معانيه، وتحدث عن مصادر النحو الكوفي، وتوسع في ذكر مصطلحات النحو الكوفي، وختم الفصل بالحديث عن خصائص النحو الكوفي، وبتتبعها وجدت أنه لم يتحدث عن موضوع يعينه ولم يجمع مادة نحوية في باب من أبواب النحو وإنما كان يورد كلام الفراء لتوثيق ما يذهب إليه، أم الفصلان الآخران الثاني والثالث فخصصا للحديث عن الخلاف بين البصريين والكوفيين، وأخيرا إجراء دراسة مقارنة بينهما.

3- النحو الكوفي مباحث في معاني القرآن للفراء: لـ(د. كاظم إبراهيم كاظم): الذي يقول عنه مؤلفه: (وكتابتنا هذا هو مجموعة بحوث تناولت فيها موضوعات نحوية تمت دراستها من معاني القرآن للفراء استطعنا من خلالها الوقوف على موقف الفراء والكوفيين منها)<sup>(2)</sup>، وقد قسم كتابه هذا على ستة مباحث مرتبة بحسب ما وردت في الكتاب كما يأتي (أنماط الإضافة، والجملية الشرطية في القرآن، وأساليب القسم في القرآن، والاسم الموصول وصلته، والاشتغال في القرآن، والضمير عند الكوفيين) وموضوع بحثنا بعيد كل البعد عما تحدث عنه، على الرغم من أنه يمكن أن يلتقي معه في الفكرة وهي تبويب المادة النحوية في كتاب معاني القرآن للفراء.

4- الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر للدكتور عبد الفتاح الحموز، وقد قسم الحموز كتابه على أربعة فصول، فكان عنوان الفصل الأول (الكوفيون والسماع)، والثاني (الكوفيون والقياس)، والثالث (الكوفيون والتعليل)، والرابع (الكوفيون وبعض المسائل التي على خلاف منهجهم الوصفي)، على الرغم من أنك لا تجد في هذا الكتاب ما يتعلق بالمصدر كذلك يُلحظ في اعتماده على مصادر متأخرة في الحديث عن آراء الكوفيين<sup>(3)</sup>.

5- النحو الكوفي من خلال الشاهد الشعري، وهو عنوان أطروحة تقدم بها الباحث (سالم يعقوب يوسف السلمي) إلى مجلس كلية التربية في جامعة البصرة سنة (1422 هـ - 2002م)، تحدث فيها في (باب المصدر) عن الاسم المنصوب بعد المصدر المنون والمصدر المعرف بـ(أل) ناسبا إلى الكوفيين قولهم: إن الاسم المنصوب بعد المصدر منصوب بفعل مقدر، وليس منصوبا بالمصدر نفسه<sup>(4)</sup>، وهذا نقل ابن خالويه الذي سيجري الحديث عنه في أثناء البحث، واكتفى بنقل نص واحد عن الفراء ولم يدقق في تعبيرات الفراء وإنما اكتفى به لتأييد ما يذهب إليه النحويون المتأخرون.

6- الآراء النحوية التي تفرد بها الفراء من خلال كتابه معاني القرآن- وهي رسالة ماجستير للباحثة الجزائرية (بلغدوش زغاش فتيحة)، مقدمة إلى كلية الآداب واللغات في جامعة الجزائر سنة 2003م، جعلتها في أربعة فصول، تحدثت في الفصل الأول عن نشأة النحو، وخصصت الفصل الثاني للحديث عن الكوفة ونشأة النحو وعن الفراء، أما في الفصل فقد تناولت المسائل التي خالف فيها الفراء أستاذه الكسائي ولم تتطرق في مسألة إلى إعمال المصدر، وختمت الفصل بالحديث عن الذين تأثروا بالفراء، وفي الفصل الرابع تحدثت عن مصادر الأخذ عند الفراء من القرآن الكريم والحديث النبوي وكلام العرب وغيرها.

7- ما تعدد فيه النقل عن الفراء في ضوء معاني القرآن، وهو بحث منشور للدكتور (حمدي محمود الجبالي) في (مجلة الجامعة الإسلامية) في غزة مجلد6، سنة 1998م، تحدث فيها الباحث عن نيب وأربعين موضعا نسب فيه إلى الفراء ما يخالفه نص كتابه (معاني القرآن) ابتداء بموقف الفراء من القراءات القرآنية فالاستشهاد بالحديث النبوي وخاتما إياها بـ(أصل لكن)، ولم يتطرق في أي موضع من هذه المواضع إلى المصدر وتفصيله.

لعلنا يمكن أن نكتفي بما أشار إليه الباحثون الذين سبقونا في دراسة معاني القرآن للفراء للتعليق على بعض المؤلفات في هذا الميدان، فالدكتور المختار أحمد ديرة يتحدث في مقدمة كتابه عن ثلاثة مؤلفات هي (الموفي في النحو الكوفي) للكنغرواي 1349هـ، و(مدرسة الكوفة) للدكتور مهدي المخزومي، (أبو زكريا الفراء ومذهبه في اللغة والنحو) للدكتور أحمد مكي الأنصاري.

فيقول عن الأول: (كان معظمه تلخيصا لآراء الكوفيين من خلال كتب التراث، التي تساهلت في نسبة الآراء إلى أصحابها)<sup>(5)</sup>، أما كتاب المخزومي فكان من الناحية التاريخية ولم يتعرض للموضوعات التي سيتحدث عنها المختار ديرة حسب ما يقول<sup>(6)</sup>.

وأخيراً أشار إلى كتاب الدكتور أحمد مكي الأنصاري الذي يرى أنه (ركز على شخصية الفراء أكثر من المسائل النحوية)<sup>(7)</sup>، وأجد لدى الدكتور كاظم إبراهيم كاظم تعليقا على دراسة المختار ديرة فيقول: (إنها اتسمت بحشو المعلومات ... والتي لم يستطع دارسها من الخروج بما يفيد المدرسة الكوفية في القضايا فقد سرد نصوصا مقتبسة من معاني القرآن تخلو من التحليل والتأمل، وهذا ما يحتاجه الدارس لمعاني القرآن)<sup>(8)</sup>.

ومن هنا جاء بحثنا ليفرد موضوعا من موضوعات النحو عند الفراء في معاني القرآن.

### إعمال المصدر:

يعمل المصدر عمل فعله لازماً أو متعدياً؛ ولا يتقيد عمله بزمان، والمصدر العامل على نوعين، إما أن يكون نائباً عن فعل الأمر، أو يصحّ وضع (أن والفعل) أو (ما والفعل) موضعه.

### النوع الأول: المصدر النائب عن فعل الأمر:

ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبِ الرِّقَابِ﴾ [سورة محمد: 4]، أي فاضربوا الرقاب. وقد اختلف النحويون في إعماله، فمنهم من قال بعمله كابن مالك (672هـ) وابنه بدر الدين (686هـ)<sup>(9)</sup>، وقد منع ابن هشام (761هـ) إعماله في هذه الحالة؛ في نحو قولنا: ضرباً زيداً، وذلك (لأن المصدر هنا إنما يحلّ محله الفعل وحده بدون (أن) (ما) ... وإمّا (زيداً) منصوب بالفعل المحذوف الناصب للمصدر)<sup>(10)</sup>.

أمّا الفراء فقد أجاز عمله قائلاً: (ولا تقدم ما نصبته هذه الحروف قبلها؛ لأنها أسماء، والاسم لا ينصب شيئاً قبله، تقول: ضرباً زيداً، ولا تقول: زيداً ضرباً، فإن قلته نصبت (زيداً) بفعل مضمر قبله)<sup>(11)</sup>.

وواضح من قوله: (ما نصبته هذه الحروف) أنه يُجيز إعماله، وفي الوقت نفسه يمنع تقدم معمول المصدر عليه، لذا قال: (والاسم لا ينصب شيئاً قبله)، فإن ورد في كلام العرب ما ظاهره ذلك، فيجعل المتقدم منصوباً بفعل مضمر، ولم يصرح به إن كان من لفظ المصدر أعني (اضرب)، أو من غير لفظه كما قدره بعض النحويين بـ (التزم)<sup>(12)</sup>.

كما اختلف النحويون في ناصب المعمول اختلفوا في ناصب المصدر أيضاً على قولين:

**الأول:** أن ناصبه فعل من لفظه، وقد ناب المصدر منابه.

**الثاني:** يقدر (التزم)، وفي هذا الحالة يكون الاسم منصوباً على أنه مفعول به لا أنه مفعول مطلق، وفي الحالتين لا يجوز إظهار هذا الفعل<sup>(13)</sup>.

أمّا الفراء فقد أشار إلى أن المصدر منصوب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره، وهو بهذا موافق لآراء النحويين، ولكنه لم يصرح بنوع الفعل المضمر، وهنا أورد كلام الفراء في أكثر من موضع؛ لنستدل من خلاله على مراده، فهو يقول في قوله تعالى: ﴿فَضْرَبِ الرِّقَابِ﴾ سورة محمد 4، : (نصب على الأمر، والذي نصب به مضمر، وكذلك كل أمر أظهرت فيه الأسماء، وتركت الأفعال فانصب فيه الأسماء)<sup>(14)</sup>، وقال بعده مباشرة في قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدَ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ سورة محمد 4، في إعراب (منّا) و(فداء) (منصوب أيضاً على فعل مضمر، فإمّا أن تمثوا، وإمّا أن تقدوا)<sup>(15)</sup>.

ويلاحظ في قوله (أيضاً) أنه أراد تشبيه المصدر (منّا) والمصدر (فداء) بالمصدر (ضرب) في الموضع السابق له؛ ليبين بأنهما منصوبان على إضمار الفعل، ولأنه قدر (أن تمنوا)، (أن تقدوا) للمصدرين (منّا) و (فداء)، وهما مأخوذان من لفظ المصدر، فهذا يدلنا على أنه يقدر للمصدر (ضرب) فعلاً من لفظه وهو (فليضرب) لا كما قدره البصريون (اضرب). ولو أراد تقدير فعل آخر لقدره.

وهذا ما يفعله الفراء عادة، فهو يقدر فعلاً من لفظ المصدر، ففي قوله تعالى: ﴿فَاتَّبَاعِ بِالْمَعْرُوفِ﴾ سورة البقرة 178، يقول: (رفع ونصبه جائز)<sup>(16)</sup>، وبعده يقول في قوله تعالى: ﴿فَضْرَبِ الرِّقَابِ﴾: (وأمّا قوله: ﴿فَضْرَبِ الرِّقَابِ﴾ فإنه حتّ لهم على القتل إذا لقوا العدو، ... وهو بمنزلة قولك: إذا لقيتم العدو فتهلبوا وتكبيرا وصدقا عند تلك الواقعة... وليس شيء من هذا إلا نصبه جائز على أن توقع عليه الأمر؛ فليصم ثلاثة أيام، فليمسك إمساكاً بالمعروف أو يسرح تسريحا بإحسان)<sup>(17)</sup>، (إمساكاً و تسريحا) قدر لهما فعلين من لفظهما.

وقد منع النحويون الذين جعلوا معمول المصدر منصوباً به تقديم المعمول على المصدر<sup>(18)</sup>، وهو ما ذهب إليه الفراء عينه كما نقلنا في قوله: (ولا تقدم ما نصبته هذه الحروف قبلها)، فإن ورد المعمول ما ظاهره التقدم على المصدر فناسبه عند الفراء فعل مضمر قبله<sup>(19)</sup>.

ويفرق الفراء بين إيراد المصدر وإيراده وهو منصوب، فيرى أن المصدر المرفوع عام يشمل من قام بالفعل ومن لم يتم به، ففي قوله تعالى: ﴿فَاتَّبَاعِ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءِ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ سورة البقرة: 178، يقول: (وإنما كان الرفع فيه وجه الكلام؛ لأنها عامة فيمن فعل ويراد بها من لم يفعل)<sup>(20)</sup>.

أما إن كان منصوباً فهو خاصٌّ بالظرف الذي يقع فيه ويطلب به، والغرض من ذكر الفرق هنا بيان فائدة المصدر المنسوب عند الفراء إذ يقول: (وأما قوله: «فَضْرَبَ الرَّقَابَ» فإنه حَتْمٌ على القتل إذا لُقوا العدو؛ ولم يكن الحث كالحشيء الذي يجب بفعل قبله؛ فلذلك نصب)<sup>(21)</sup>.

### النوع الثاني: المصدر المقدر بالفعل مع الحرف المصدر

وهو ثلاثة أشكال المضاف والمنون والمعرف بأل، وهو ليس على رتبة واحدة في العمل، وإنما هو على مراتب في الحسن والكثرة، وقد اختلف النحويون في ذلك، ذهب ابن مالك إلى جعل ورود المصدر المضاف أكثر في العمل من الآخرين وذلك؛ (لأن الإضافة تجعل المضاف إليه كجزء من المضاف، كما يجعل الإسناد الفاعل كجزء من الفعل، ويجعل المضاف كالفعل في عدم قبول التنوين والألف واللام، فقويت بهذا مناسبة المصدر الفعل، فكان إعماله أكثر من إعمال عدم الإضافة)<sup>(22)</sup>. وجعل خالد الأزهري (905هـ) ذلك متفقاً عليه<sup>(23)</sup>، وهذا ليس بصحيح، فقد ذهب الفارسي (377هـ) إلى أن المنون أقيس الثلاثة في الإعمال ثم يليه المضاف، ثم المعرفة بـ (أل) وهو الأبعد في العمل<sup>(24)</sup>، وهو ما ذهب إليه ابن الخشاب (567هـ) أيضاً إذ جعل المصدر المنون أقوى أحواله في العمل، ويليه المضاف، ثم المعرفة بـ (أل)<sup>(25)</sup>، ويرى ابن يعيش (643هـ) رأيهما<sup>(26)</sup>. ويبدو أن الفارسي استند في رأيه هذا إلى ما رتبته سيبويه (180هـ) في كتابه من أمثلة فقد بدأ بالمنون، وثنى بالمضاف، وختم بالمعرفة بـ (أل)<sup>(27)</sup> من دون أن يفرق بينها في كثرة العمل وقتله، وسيبويه في ترتيبه هذا قد يكشف عن رأيه مع أنه لم يصرح بشيء من ذلك، وقد نقل أبو حيان الأندلسي (745هـ) عن الفراء وجماعته لم يسمهم أنهم يرون أن الأحسن المضاف ثم المنون، وفي تعليل هذا التفضيل يقول أبو حيان: (قال الفراء: ولذلك لا تجد المنون في كتاب الله تعالى إلا بفصل؛ لأنه يبعد من العمل المخالف للإضافة. قال: ولم تجده إلا في الشعر. قال: وأما المضاف فكثير)<sup>(28)</sup>.

وعند العودة إلى كتاب معاني القرآن لم أجد الفراء قد تطرق إلى الحديث عن الأحسن أو الأكثر في العمل؛ لأن تعليقه على ما ورد من آيات فيها مصدر عامل أو قراءة فيها مصدر عامل، من دون الإشارة إلى ما تحدث به أبو حيان، وما ساقه عن الفراء لا دليل عليه، ومن يراجع كتاب سيبويه يلحظ أيضاً أنه لم يفضل بينها في العمل، من ذلك يتبين لنا أن هذا الأمر، أو الإشارة إليه لم تكن في المصادر النحوية الأولى، وإنما تنبه عليها النحويون بعد ذلك، أو هو من توسعهم في المسائل النحوية والنظر إليها بعمق، أو من باب تعقيد النظر النحوي إلى كلام العرب، على أنهم يتفقون أو يوردون أمثلة على المصدر المنون والمصدر المضاف أكثر من الأمثلة التي يوردونها للاستدلال على عمل المصدر المعرفة بـ (أل).

كما ذكرت يشترطون فيما يشترطون لعمل المصدر أن يقدر بـ (أن) المصدرية مع الفعل، والزمان ماضٍ أو مستقبل، أو (ما) المصدرية والفعل للدلالة على الحال<sup>(29)</sup>، من دون النظر إلى الزمن كما اشترطوا في عمل اسم الفاعل واسم المفعول غير المعرفين بـ (أل) أن يكونا دالين على الحال أو الاستقبال.

ويظهر من تقدير الفراء للمصدر أنه يشترط ذلك أيضاً، فقد أورد في أكثر من موضع من تعليقه على الآيات القرآنية ما يوحى بذلك، فهو لا يجيز أن تقول: (عجبت من دعاء الخير الناس؛ لأنك إذا أظهرت الآخر مرفوعاً قائماً رفعه بنية (أن فعل) أو (أن يفعل)<sup>(30)</sup>. يظهر لي من كلامه أنه يشترط حلول (أن والفعل) محل المصدر، وأن هذا التقدير يكون بحسب الزمن فيقدر (أن فعل) إن كان دالاً على الماضي، ويقدر (أن يفعل) إن كان دالاً على الاستقبال.

ولكن ابن مالك يرى صحة عمله ولو لم يصح تقديره بالحرف المصدرية، وجعل ذلك غالباً، مستنداً في ذلك إلى أمثلة عربية فصيحة وأبيات شعرية، معززاً ذلك بما نقله عن سيبويه<sup>(31)</sup>. وخالفهم في ذلك أبو حيان الأندلسي<sup>(32)</sup>.

#### 1- المصدر المنون:

يعمل المصدر المنون عمل فعله، سواء أ كان دالاً على الزمن الماضي أم الحاضر أم المستقبل، ولذا يقدرن بدلا منه إن كان دالاً على الماضي (أن والفعل الماضي)، فيقولون في نحو قولنا: (يعجبني إكرامك زيداً)؛ إنه على تقدير (أن أكرمت)، وإذا أردت المستقبل قدرت (أن تُكرم)، فإذا قلت: (يعجبني إكرامك زيداً الآن)؛ لم يصح إلا تقدير (ما تُكرم) للدلالة على الحال<sup>(33)</sup>. ويعمل المصدر المنون عمل فعله فيرفع فاعلاً، وينصب مفعولاً به إن كان فعله متعدياً، نحو: عجبتُ من ضرب زيدٍ عمراً، وفي هذه الحالة يجوز أن يتقدم المفعول به على الفاعل فنقول: عجبتُ من ضرب عمراً زيداً، ويكتفي برفع الفاعل إن كان فعله لازماً، نحو قولنا: عجبتُ من قيام زيد<sup>(34)</sup>.

وأول كلام للفراء على المصدر المنون ورد عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ سورة البقرة 226، قال: (ولو قيل في مثله من الكلام: تربص أربعة أشهر، كان صواباً كما قرأوا ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ {14} يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ... ومثله: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾... من نصب (مثل) أراد: فعليه أن يجزي مثل ما قتل من النعم)<sup>(35)</sup>. وفي قوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا﴾ سورة النحل 73، (نصبت (شيئاً) بوقوع الرزق عليه)<sup>(36)</sup>.

وقال في موضع آخر في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا {25} أَحْيَاءَ وَأَمْواتًا﴾ سورة المرسلات 25-26، (ونصبك (الأحياء) بوقوع الكفات عليه)<sup>(37)</sup>.

ومن خلال النصوص التي اطلعت عليها أمكنني أن أخرج بنتائج عن ورود المصدر المنون عند الفراء<sup>(38)</sup>:

- 1- حين يتحدث عن هذا المصدر يذكر دائما نصوصا أخرى معه تؤيد فكرته.
- 2- أورد قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ... يَتِيمًا﴾ في أغلب المواضع التي يتحدث فيها عن عمل المصدر المنون لتأييد فكرته.
- 3- أغلب النصوص التي كان المصدر المنون فيها عاملاً ورد بعدها اسم منصوب، وما ورد بعده اسم مرفوع في قراءة من القراءات نص واحد، وهو وقوله تعالى: ﴿بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ﴾
- 4- موضع واحد من مواضع عمل المصدر المنون لم يذكر معه نصاً آخر لتأييد فكرته فيه وهو قوله تعالى: ﴿بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ﴾.
- 5- وإن كان الفراء استشهد بقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ... يَتِيمًا﴾، في كل النصوص ما عدا نصاً واحداً، فإنه حين جاء إلى هذه الآية في موضعها، لم يتحدث عن عمل المصدر المنون.
- 6- يجوز مع المصدر المنون ألا تذكر الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ {12} فَكُّ رَقَبَةٍ {13} أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ {14} يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ {15} أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾ سورة البلد 12-16.

وكما لاحظنا في النصوص التي ورد فيها الاسم المنصوب بعد المصدر المنون على أنه مفعول به لهذا المصدر، نلاحظ أنّ المصدر (إطعام) نصب مفعولاً به وهو (يتيمًا)، ولم يذكر الفاعل في الجملة، وقد اختلف النحويون فيه أمحذوف هو أم مضمر أم منوي؟ على ثلاثة أقوال<sup>(39)</sup>.

الأول: ذهب جمهور النحويين إلى أنّ الفاعل محذوف<sup>(40)</sup>.

أما لماذا جاز الاستغناء عن مرفوع المصدر ومنه الفاعل دون الاستغناء عن مرفوع الفعل مع أنّ المصدر يعمل عمل فعله فذلك (لأنّ الفعل لو ذكر دون مرفوع لكان حديثاً عن غير محدث عنه، ... وليس كذلك المصدر؛ لأنه إذا عمل العمل المنسوب إليه بإجماع لم يكن إلا في موضع غير صالح للفعل، فجرى مجرى الأسماء الجامدة في عدم تحمل الضمير، وجاز أن يرفع ظاهراً؛ لكونه أصلاً لما لا يستغنى عن مرفوع به، وبسبب اقتضائه الرفع عدمت في غير نور مصاحبته مرفوعاً إن لم يكن مضافاً)<sup>(41)</sup>.

الثاني: نُقِلَ عن بعض الكوفيين أنّه مضمر.

الثالث: ذهب ابن الأبرش (532هـ) إلى أنّ الفاعل منويّ إلى جنب المصدر.

أما الفراء فبحسب نقل ابن عصفور (669هـ) يذهب إلى أنّه لا يجوز أن يلفظ بالفاعل مع المصدر المنون، ويشير إلى أنّ السبب في ذلك أنّه لم يحفظ في كلام العرب<sup>(42)</sup>، وتابعه في النقل أبو حيان الأندلسي<sup>(43)</sup>، والسيوطي (911هـ)<sup>(44)</sup>.

وهنا ننقل كلام الفراء في موضع من كتابه لنرى صحة هذا الرأي من عدمه، فيعد أن يتحدث عن تنوين (زينة) ونصب (الكواكب) ينتقل إلى الحديث عن (الكواكب)، في قراءة من رفعها، و تنوين (زينة) في قوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيْنًا السَّمَاءِ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ﴾ سورة الصافات 6، يقول: (ولو رفعت (الكواكب) تريد: زيناها بتزيينها الكواكب، تجعل (الكواكب) هي التي زينت السماء)<sup>(45)</sup> يتضح لنا عدم صحة نقل ابن عصفور ومن تبعه، فقد عدّ الفراء (الكواكب) فاعلاً للمصدر.

وما يؤيد ما ذهب إليه الفراء قول الزجاج (311هـ): (ويجوز (بزينة الكواكب) ولا أعلم أحداً قرأ بها، فلا تقرأ بها إلا إذا ثبتت بها رواية؛ لأنّ القراءة سنّة، ورفع الكواكب على معنى: أنّا زينا السماء الدنيا بأن زينتها الكواكب، وبأن زينت الكواكب)<sup>(46)</sup>، أي يذهب إلى كونها فاعلاً أو نائباً عن الفاعل، وفي الحالتين جاء المرفوع بعد المصدر المنون.

وبعد كلّ هذا الكلام الذي نقلناه عن الفراء ورأيه في المرفوع بعد المصدر، يذهب أبو حيان مذهب الفراء المنسوب إليه، قائلاً: (والذي يظهر مذهب الفراء؛ لأنّ كل ما أورد سيبويه وغيره من المصدر المنون في لسان العرب لم يذكر بعده فاعل، ولم يذكره سيبويه إلا في نفس عبارته، قال: (عجبت من ضرب زيد عمراً) وليس في لفظه ما يدلّ على أنّه محكي عن العرب، فيحتمل أن يكون ذلك رأياً منه، بل هو ظاهر رأيه وقياس منه)<sup>(47)</sup>.

وما أوردناه من كلام الفراء كقول بالردّ عليه، وتصويب كلام سيبويه.

أما مذهب الفراء في الفاعل غير المذكور فيتبين من خلال عرضنا لكلامه في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ﴾ سورة ص 24، إذ يقول: (المعنى فيه: بسؤاله نعجتك، فإذا ألقى الهاء من السؤال أضفت الفعل إلى النعجة. ومثله قوله: ﴿لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ فصلت 49 ومعناه: من دعائه بالخير، فلما ألقى الهاء أضفت الفعل إلى الخير وألقى من الخير الباء)<sup>(48)</sup>.

يتضح من قوله: (المعنى فيه: بسؤاله نعجتك) و (من دعائه بالخير)، أنّه قدّر إضافة المصدر إلى فاعله وهو (الهاء) في النصين، وقوله: (فلما ألقى الهاء)، دليل على الاستغناء عنه بالحذف، وكأنّه يريد إمّا أن يكون مذكوراً أو محذوفاً، أي إنّ رأيه – فيما يبدو – أنّه يقول بأنّ الفاعل محذوف، ولا صحة لما يُقَالُ عن الكوفيين من أنّهم يرون إضماره، ولاسيما الفراء موضوع بحثنا.

## 2- المصدر المضاف:

أورد الفراء نصوصاً مختلفة لعمل المصدر المضاف، فهو كما قلنا يعمل عمل فعله اللازم والمتعدي، ولكن لا يظهر عمله بشكل واضح، إذا أُضيف إلى مرفوع فقط، أو إلى منصوب فقط، كما في النصوص القرآنية الآتية: فمن إضافته إلى الفاعل قوله تعالى: ﴿اسْتَبَشِرُوا بِنِعْمِكُمْ﴾ سورة التوبة 111، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَنُورٌ مُّغْفِرٌ لِلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ سورة الرعد 6، ومن إضافته إلى المفعول قوله تعالى: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ﴾ سورة ص 24، وقوله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ سورة فصلت 49، وفي هذه النصوص لا يظهر العمل بشكل جلي، ولكنه يظهر في المتعدي الذي يضاف إلى فاعله مرة وينصب مفعوله، أو يضاف إلى مفعوله ويرفع فاعله.

يقول الفراء في قوله تعالى: ﴿تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ سورة الروم 28: (نصبت الأنفس؛ لأنّ تأويل الكاف والميم في(خيفتكم) مرفوع، ولو نويت به – بالكاف والميم- أن يكون في تأويل نصبٍ رفعت ما بعدها)<sup>(49)</sup>.

يتضح لنا أنّ الفراء يُعمل المصدر المضاف، ويجوز أن يكون المصدر مضافاً إلى فاعله إن كان ما بعده منصوباً، وهو مضاف إلى مفعوله إن كان ما بعده مرفوعاً، وهو عين ما قاله سيبويه في كتابه: (وذلك قولك: عجبْتُ من ضَرْبِهِ زيدا، إن كان – المضاف إليه- فاعلاً، ومن ضَرْبِهِ زيدٌ إن كان المضمَر مفعولاً)<sup>(50)</sup>، لذا لا نجد هنا فرقاً بين سيبويه والفراء في هذا الموضع. وفي موضع آخر يقول: (والعرب تقول: عجبْتُ من ظلمك نفسك، فينصبون (النفس)؛ لأنّ تأويل الكاف رفع، ويقولون: عجبْتُ من غلبتك نفسك، فيرفعون (النفس)؛ لأنّ تأويل (الكاف) نصب، فابن على ذا ما ورد عليك)<sup>(51)</sup>. قوله: (فابن على ذا ما ورد عليك) قاعدة من قواعد النحو، يرى فيها (المصدر المضاف) إمّا أن يضاف إلى فاعله فينصب ما بعده، أو مضافاً إلى مفعوله فيرفع ما بعده. يرى ابن السراج (316هـ) أنّ إضافة المصدر إلى فاعله أحسن؛ لأنّه له، وإضافته إلى المفعول حسنة؛ لأنّه به اتصل وفيه حل<sup>(52)</sup>، ومثله ابن يعيش<sup>(53)</sup>، ولم يظهر لي ذلك في كلام الفراء.

## توابع المضاف إليه:

عندما يتحدث الفراء عن إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله، ينطرق إلى قضية مهمة من قضايا النحو واللغة، وهي مجيء التابع بعد الاسم المجرور وهو المضاف إليه فاعلاً كان أو مفعولاً للمصدر. إذا أُضيف المصدر فهو إمّا أن يضاف إلى فاعله، وإمّا أن يضاف إلى مفعوله، فإن أُضيف إلى فاعله، فيكون الفاعل مجروراً لفظاً مرفوعاً محلاً، وإن أُضيف إلى مفعوله فالمفعول هنا مجرور لفظاً منصوبٌ محلاً، فإذا أتبع أيُّ منهما بتابع جاز مراعاة اللفظ وجاز مراعاة المحل.

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَرَاءً أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ سورة البقرة 161 يقول الفراء: [(الملائكة والناس) في موضع خفض، تضاف لعنة إليهم... وقرأها الحسن (لعنة الله والملائكة والناس أجمعون) وهو جائز في العربية، وإن كان مخالفاً للكتاب، وذلك أنّ قولك: (عليهم لعنة الله) كقولك: يلعنهم الله ويلعنهم الملائكة والناس)<sup>(54)</sup>، وبمعنى أوضح أنّ العطف هنا كان على محلّ لفظ الجلالة إذ هو فاعل في المعنى؛ لذا صحّ رفع ما عطف عليه، والتبعية كانت في النص السابق عطفاً وتوكيداً، إذ نحظ أنّه رفع كلمة (الملائكة والناس)؛ لأنّهما معطوفان على لفظ الجلالة المرفوع محلاً، وارتفعت كلمة (أجمعون)؛ لأنّها تابعة ما قبلها توكيداً.

أمّا إذا كان التابع بدلاً فيعطينا الفراء مثلاً له وهو قوله: (من ذلك قول العرب: عجبْتُ من تساقط البيوت بعضها على بعض، وبعضها على بعض. فمن رفع ردّ البعض إلى تأويل البيوت؛ لأنّها رفع، ألا ترى أنّ المعنى: عجبْتُ من أن تساقطت بعضها على بعض، ومن خفض أجرا على لفظ البيوت، كأنه قال: من تساقط بعضها على بعض)<sup>(55)</sup>.

إنّ الفراء حين يتحدث عن بعض الآيات القرآنية وما ورد فيها من قراءات لا يتوقف عند ما ورد فحسب، وإنّما يتناول قضايا نحوية ليست مباشرة في الآية المذكورة، فيتوسع في طرح المادة النحوية بما يتطلب منا أن نجمعها ونبونها ونبدأ بتحليلها، لنرى أنه ملّم بما يتحدث عنه.

استكمالاً لما تحدث عنه الفراء من إتباع الاسم الذي أُضيف إليه المصدر العامل، يرى أنّ الإبدال من موضع المضاف إليه حين يكون ضميراً أجود من البدلية على اللفظ، فيضرب لنا مثلين أحدهما مرفوع في المعنى والآخر منصوب في المعنى ليستوفي الحالات الممكنة في البدلية، قائلاً: (وأجود ما يكون فيه الرفع أن يكون الأول الذي في تأويل رفع أو نصب قد كُنِيَ عنه، مثل قولك: عجبْتُ من تساقطها. فتقول ها هنا: عجبْتُ من تساقطها بعضها على بعض؛ لأنّ الخفض إذا كُنِيَ عنه قبح أن ينعت بظاهر، فردّ إلى المعنى الذي يكون رفعا في الظاهر، والخفض جائز، وتعمل فيما تأويله النصب بمثل هذا فتقول: عجبْتُ من إدخالهم بعضهم في إثر بعض؛ تؤثر النصب في (بعضهم) ويجوز الخفض)<sup>(56)</sup>.

وفي التوكيد وتبعيته على اللفظ والمعنى يحدثنا الفراء قائلاً: (والعرب تقول: عجبْتُ من قيامكم أجمعون وأجمعين، وقيامكم كلكم وكلكم، فمن خفض أتبعه اللفظ؛ لأنّه خفض في الظاهر ومن رفع ذهب إلى التأويل)<sup>(57)</sup>.

### 3- المصدر المعرف بـ (أل):

اتفق النحويون على أنّ إعمال المصدر المعرف بـ (أل) هو الأقل استعمالاً ووروداً في كلام العرب، على أنّ هذا الكلام كما ذكرت قبلاً لم يرد في المصادر النحوية الأولى، فلم يتطرق إليه سيبويه، ولم نجده عند الفراء.

تكلم الفراء على عمل المصدر المعرف بـ (أل) في أكثر من موضع، فيرى في قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ {183} أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْراً فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ {184} شَهْرَ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ﴾ سورة البقرة 183-185، أنه يجوز في (شهر رمضان) الرفع والنصب، وَوَجَّهَ الرفع على الاستثناء، أما النصب فجعله على وجهين، والذي يهتماً منهما هو الوجه الثاني، فقد قال فيه: (وقد تكون نصبا من قوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ (شهر رمضان) توقع الصيام عليه: أن تصوموا شهر رمضان)<sup>(58)</sup>.

وقوله (توقع) معناه أنه مفعول به للمصدر (الصيام) وهو معرف بـ (أل)، وقوله بعد ذلك: (أن تصوموا شهر رمضان)، يؤكد ما قلناه قبلاً عن الفراء من أنه يشترط صحة حلول (أن والفعل) محل المصدر ليستقيم عمله.

وفي موضع آخر من معاني القرآن أشار الفراء إلى إعمال المصدر المعرف بـ (أل)، ففي قوله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ النساء 148، يتحدث عن قراءة (ظلم) و(ظلم) <sup>(59)</sup> قائلًا: (وقد يكون (من) في الوجهين نصبا على الاستثناء على الانقطاع من الأول. وإن شئت جعلت (من) رفعا إذا قلت (ظلم) فيكون المعنى: لا يحبُّ الله أن يجهر بالسوء من القول إلا المظلوم، وهو الضيف إذا أراد النزول على رجل فمنعه فقد ظلمه، ورخص له أن يذكره بما فعل؛ لأنه منعه حقه)<sup>(60)</sup>.

### يلاحظ في كلام الفراء ما يأتي:

- 1- جعل موضع (من) رفعا، ومعنى ذلك أن يعربه فاعلا للمصدر.
- 2- وضع موضع المصدر (الجهر) الحرف المصدر (أن والفعل) وهذا دليل على أنه أعمل هذا المصدر وهو المعرف بـ (أل) عمل فعله.

بما تقدم يثبت لنا أنّ الفراء أعمل المصدر المعرف بـ (أل) بنفسه، ولو أراد أنّ فعلا مقدرًا مع المصدر هو الذي عمل الرفع أو النصب لفقره مع المصدر.

عدّ أبو حيان الأندلسي مذهب الفراء في (من) رفعا على البدلية من كلمة (أحد) المقدره فكأنه يجعل تقدير الكلام: لا يحبُّ الله أن يجهر أحد بالسوء إلا المظلوم، مدعيا أنّ الفراء يُجيز في قولنا: ما قام إلا زيد، أن يكون (زيد) بدلا من (أحد) المقدره<sup>(61)</sup>. وكلام الفراء لا يوحي بذلك أبداً، ولمناقشته نعود إلى كلام الفراء، فحين يتحدث الفراء عن قوله تعالى: ﴿فَشْرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ سورة البقرة 249، يشير إلى الاستثناء التام المتصل والاستثناء التام المنقطع، وبعدها يتحول إلى المثال الذي ذكره أبو حيان ليقول لنا: (وإذا لم ترَ قبل (إلا) اسما فاعمل ما قبلها فيما بعدها، فتقول: ما قام إلا زيد، رفعت (زيدا) لإعمالك (قام) إذ لم تجد (قام) اسما بعدها، وكذلك: ما ضربت إلا أخاك، وما مررت إلا بأخيك)<sup>(62)</sup>.

ونرى الفراء في موضع آخر من كتابه حين يتحدث عن تقدير (أحد) لا يتردد في هذا التقدير لتوضيح معنى النص ومضمونه، فيقول في التعليق على قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْفِرْ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ سورة آل عمران 135، (وإنما يُرفع ما بعد (إلا) بإتباعه ما قبله إذا كان نكرة ومعه جحد، كقولك: ما عندي أحد إلا أبوك، فإن معنى: ﴿وَمَنْ يَعْفِرْ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ ما يغفر الذنوب أحد إلا الله، فجعل على المعنى)<sup>(63)</sup>.

لذا لا أرى أبا حيان محقا فيما ذهب إليه، وقد كفانا الفراء بنفسه مؤونة الردّ على كلام أبي حيان ومن تابعه، فضلا عن أنّ أبا حيان قد نقل عن الجمهور كون الاستثناء مفرغا، فليس قول الفراء بدعا من القول، فالنص (من المستثنى الذي فرغ له العامل، فيكون مرفوعا على الفاعلية بالمصدر، وحسن ذلك كون الجهر في حيز النفي، وكأنه قيل: لا يجهر بالسوء من القول إلا المظلوم)<sup>(64)</sup>، وهو قريب من تعبير الفراء.

ويبدو أنّ أبا حيان قد وهم في نسبة هذا الرأي إلى الفراء وهو رأي الزجاج الذي يقول: (ويجوز أن يكون موضع (من) رفعا على معنى: لا يحبُّ الله أن يجهر بالسوء من القول إلا مَنْ ظلم، فيكون (من) بدلا من معنى (أحد)، المعنى: لا يحبُّ الله أن يجهر أحد بالسوء من القول إلا المظلوم)<sup>(65)</sup>.

نقل ابن خالويه (370هـ) عن الكوفيين أنهم لا يُجيزون إعمال المصدر المنون والمعرف بـ (أل)، وتابعه على ذلك كثير من النحويين المتأخرين من دون أن يذكروا اسمه، فعند حديثه عن قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْئَةٍ﴾ {14} يَتِيمًا دَا مَقْرَبَةٍ﴾ سورة البلد 13-14، يقول: (قال أهل الكوفة: المصدر إذا نون أو دخلته الألف واللام لم يعمل، فقيل لهم: فبم تنصبون يتيماً؟ فقالوا: بفعل مشتق من هذا المصدر، والتقدير عندهم: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ﴾ أن يطعم يتيماً)<sup>(66)</sup>.

ولا نحسب أن ابن خالويه يقصد (من أهل الكوفة) أبا العباس ثعلباً (291هـ) أو أبا بكر بن الأنباري (328هـ)؛ لأن هؤلاء كانوا من شيوخه، وكانوا يسكنون بغداد ويبدو أنه يقصد بقوله (أهل الكوفة) الكسائي (189هـ) والفراء، وفيما تقدم من حديث الفراء وكلامه على الآيات القرآنية بقراءاتها المختلفة، فيما يتعلق بالمصدر المنون والمعرف بـ (أل) ردّ على ابن خالويه ومن نقل عنه. ويرى النحويون أنه (لا يجوز الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي، نحو: أعجبتني ضربك اليوم أمس زيداً، على أن (أمس) ظرف لـ(أعجبتني)؛ لأن الفصل بين بعض الصلة وبعضها لا يجوز)<sup>(67)</sup>.

ففي قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ {183} أَياماً مَعْدُودَاتٍ سورة البقرة 183-184، لم يجعلوا (أياماً) معمولاً للمصدر (الصيام)، وإنما جعلوه متعلقاً بفعل محذوف تقديره (صوموا)، ومن جعله معمولاً للمصدر جعل (كما) متعلقة بالمصدر أيضاً<sup>(68)</sup>.

ونجد عند الفراء شيئا مختلفا، فهو يرى أن ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ سورة البقرة 185، في قراءة من قرأها بالنصب مفعولاً به للمصدر، وواضح الفاصل الذي يفصل بين المصدر (الصيام)، ومعموله (شهر رمضان).

وأنكر أبو علي الفارسي مجيء المصدر المعرف بـ (أل) في القرآن الكريم<sup>(69)</sup>، على الرغم من أنه احتل عمله في قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ {183} أَياماً مَعْدُودَاتٍ<sup>(70)</sup>، وجعله ابن مالك وارداً في موضع واحد محتمل<sup>(71)</sup> وهو قوله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَن ظَلَمَ﴾ سورة النساء 148، وقد لاحظنا أن الفراء أعمل المصدر المعرف بـ (أل) في موضعين.

### نتائج البحث:

- 1- الفراء يقسم المصدر على أقسامه المعروفة، من نيابته عن الفعل، أو صحة قيام (أن والفعل) مقامه.
- 2- يرى الفراء أن المصدر يعمل عمل فعله في كل الأحوال التي ذكرتها، بخلاف من نقل عنه إعماله المضاف دون المنون والمعرف بـ (أل).
- 3- المصدر النائب عن فعل الأمر في قولنا: ضرباً زيداً، هو العامل في المعمول لا أنه منصوب بفعل مضمّر.
- 4- منع الفراء تقدم معمول المصدر النائب عن فعل الأمر عليه.
- 5- أكثر ما ورد من المصادر العاملة عمل فعلها في النصوص القرآنية أو القراءات القرآنية هو المصدر المنون، ويليه المصدر المضاف، وأقلها المصدر المعرف بـ (أل).
- 6- أجاز الفراء أن يلفظ بالفاعل بعد المصدر المنون على خلاف ما نقل عنه ابن عصفور ومن تابعه في ذلك.

### هوامش البحث:

- 1- مدرسة الكوفة، الطبعة الثالثة، دار الرائد العربي، بيروت، 1986م.
- 2- النحو الكوفي مباحث في معاني القرآن للفراء 6.
- 3- الكوفيون في النحو والصرف، الطبعة الأولى، دار عمار، عمان، الأردن، 1997م.
- 4- ينظر النحو الكوفي من خلال الشاهد الشعري 30.
- 5- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء 10.
- 6- ينظر م. ن 10.
- 7- م. ن 10.
- 8- النحو الكوفي مباحث في معاني القرآن للفراء 6.
- 9- ينظر شرح الكافية الشافية 1024/2، وشرح ابن الناظم 300.
- 10- شرح قطر الندى 262.
- 11- معاني القرآن 323/1.
- 12- ينظر ارتشاف الضرب 2255.
- 13- ينظر المساعد على تسهيل الفوائد 241/2.
- 14- معاني القرآن 57/3.
- 15- م. ن. 57/3.
- 16- م. ن 109/1.
- 17- م. ن 109/1-110.
- 18- ينظر ارتشاف الضرب 2255.
- 19- ينظر معاني القرآن 323/1.
- 20- م. ن 109/1.



- 21- م. ن 109/1.
- 22- شرح التسهيل 443-442/2.
- 23- ينظر شرح التصريح 5/2.
- 24- ينظر الإيضاح العضدي 160، والتعليقة على كتاب سيويوه 138/1.
- 25- ينظر المرتجل 245-240.
- 26- ينظر شرح المفصل 60/6.
- 27- ينظر الكتاب 99-97/1.
- 28- التذليل والتكميل 79/11.
- 29- ينظر شرح قطر الندى 261.
- 30- معاني القرآن 404/2.
- 31- ينظر شرح التسهيل 439/2، والكتاب 98/1.
- 32- التذليل والتكميل 65/11.
- 33- ينظر شرح قطر الندى 261.
- 34- ينظر الكتاب 98/1، وشرح المفصل 59/6.
- 35- معاني القرآن 145/1.
- 36- م. ن 110/2.
- 37- م. ن 224/3.
- 38- ينظر م. ن 145/1، و319-318/1، و110/2، و382/2 و224/3، و249/3.
- 39- ينظر في هذه الأقوال: ارتشاف الضرب 2258، والتذليل والتكميل 73-71/11، وهمع الهوامع 49-48/3.
- 40- ينظر المرتجل 242، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف 623/2، 625.
- 41- شرح التسهيل لابن مالك 440/2.
- 42- ينظر شرح الجمل 25/2.
- 43- ينظر ارتشاف الضرب 2260، والتذليل والتكميل 75/11.
- 44- ينظر همع الهوامع 50/3.
- 45- معاني القرآن 382/2.
- 46- معاني القرآن وإعرابه 225/4.
- 47- التذليل والتكميل 75/11.
- 48- معاني القرآن 404/2.
- 49- م. ن 324/2.
- 50- الكتاب 98/1.
- 51- معاني القرآن 96/1.
- 52- الأصول 138/1.
- 53- شرح المفصل 62/6.
- 54- معاني القرآن 96/1.
- 55- م. ن 96/1.
- 56- م. ن 97-96/1.
- 57- م. ن 324/2.
- 58- م. ن 113/1.
- 59- ينظر المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات 203/1.
- 60- معاني القرآن 293/1.
- 61- ينظر البحر المحيط 116/4، والدر المصون 134/4.
- 62- معاني القرآن 167/1.
- 63- م. ن 1234.
- 64- البحر المحيط 116/4.
- 65- معاني القرآن وإعرابه 102/2.
- 66- إعراب القراءات السبع وعللها 483/2،
- 67- ينظر التذليل والتكميل 81/11، 82، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك 12/4.
- 68- ينظر الإغفال 69/2، والتفسير البسيط 561/3، وشرح الكافية 406/3، و مغني اللبيب 700/2، البحر المحيط 181/2، وروح المعاني 621/2.

69- ينظر الإيضاح العضدي 160/1،

70- ينظر الإغفال 69/2.

71- شرح التسهيل 443/2.

### المصادر

- 1- ارتشاف الضرب من لسان العرب/ أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)/ تحقيق: د. رجب عثمان محمد/ مكتبة الخانجي، القاهرة.
- 2- الأصول في النحو/ أبو محمد بن سهل بن السراج(ت316هـ)/ تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي/ مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان/ ط4، (1420هـ-1999).
- 3- إعراب القراءات السبع وعللها/ أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت370هـ)/ تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين/ الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- 4- الإغفال/ أبو علي الفارسي (ت377هـ)/ تحقيق وتعليق: د. عبد الله عمر الحاج إبراهيم/ مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث/ أبو ظبي، الإمارات/ (1424هـ-200م).
- 5- الإيضاح العضدي/ أبو علي الفارسي (ت377هـ)/ تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود/ ط1، (1389هـ-1969م)/ مطبعة دار التأليف، القاهرة.
- 6- البحر المحيط في التفسير/ أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)/ بعناية: صدقي محمد جميل/ (1425هـ-2005م)/ دار الفكر، بيروت.
- 7- التذييل والتكميل، الجزء 11/ أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)/ تحقيق: د. حسن هنداوي/ دار كنوز إشبيلية، الرياض/ (1433هـ).
- 8- التعليقة على كتاب سيبويه/ أبو علي الفارسي (ت377هـ)/ تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي/ ط1، (1410هـ-1990م)/
- 9- التفسير البسيط، الجزء الثالث/ أبو الحسن الواحدي (ت469هـ)/ تحقيق: د. محمد عبد العزيز الخضير/ جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، (1430هـ).
- 10- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء/ د. المختار أحمد ديرة/ دار قنينة للنشر والتوزيع، دمشق/ ط2، 14124 هـ-2003م.
- 11- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون/ السمين الحلبي (ت756هـ)/ تحقيق: د. أحمد محمد الخراط/ دار القلم، دمشق.
- 12- روح المعاني/ أبو الفضل شهاب الدين الألوسي (ت1270هـ)/ تحقيق: الشيخ محمد أحمد الامد/ ط1، (1420هـ-1999م)/ دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 13- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك/ الأشموني (ت929هـ)/ تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد/ ط2 (1365هـ-1946م)/ مطبعة مصطفى البابي الحلبي/ مصر.
- 14- شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك/ محمد بن محمد بن مالك (ت686هـ)/ تحقيق: محمد باسل عيون السود/ ط1، (1420هـ-2000م)/ دار الكتب العلمية، بيروت.
- 15- شرح التسهيل/ جمال الدين محمد بن مالك (ت672هـ)/ تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارف فتحي السيد/ دار الكتب العلمي، بيروت، لبنان/ ط1 (1422هـ-2001م).
- 16- شرح التصريح على التوضيح/ خالد الأزهري (ت905هـ)/ تحقيق: محمد باسل عيون السود/ ط1، (1421هـ-2000م)/ دار الكتب العلمية، بيروت.
- 17- شرح جمل الزجاجي/ ابن خروف الإشبيلي (ت609هـ)/ تحقيق ودراسة د. سلوى محمد عرب/ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية/ ط1، 1418هـ.
- 18- شرح جمل الزجاجي/ ابن عصفور الإشبيلي (ت669هـ)/ تحقيق: د. صاحب أبو جناح/ مطبعة دار الكتب، بغداد/ (1402هـ-1982م).
- 19- شرح الرضي على الكافية/ محمد بن الحسن الاسترأبادي (ت686هـ) تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر/ جامعة قاريونس، ليبيا/ (1398هـ-1978م).
- 20- شرح قطر الندى وبل الصدى/ ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)/ تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد/ دار الخير، دمشق/ ط1، (1410هـ-1990م).
- 21- شرح الكافية الشافية/ ابن مالك (ت672هـ)/ تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي/ (1402هـ-1982م)/ مكة المكرمة- السعودية.
- 22- شرح المفصل/ موفق الدين بن يعيش النحوي (ت643هـ)/ عالم الكتب، بيروت.
- 23- الكتاب/ سيبويه (ت180هـ)/ ط1، (1316هـ) طبعة بولاق/ المطبعة الأميرية الكبرى/ مصر.
- 24- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها/ ابن جني (ت392هـ)/ تحقيق: علي النجدي ناصف، وآخرين/ (1424هـ-2004م)/ القاهرة.

- 25- المرتجل/ أبو محمد عبد الله بن الخشاب(ت567هـ)/ تحقيق ودراسة: علي حيدر/ دمشق 1392هـ - 1972م.
- 26- المساعد على تسهيل الفوائد/ ابن عقيل (ت769هـ)/ تحقيق د.محمد كامل بركات/ (1400هـ - 1980م)/ دار الفكر، دمشق.
- 27- معاني القرآن/ أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ)/ تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار/ ط3(1422هـ - 2002م)/ مطبعة دار الكتب والوثائق القومية/ مصر.
- 28- معاني القرآن وإعرابه/ أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت311هـ)/ تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي/ (1424هـ - 2004م)/ دار الحديث، القاهرة.
- 29- مغني اللبيب عن كتب الأعراب/ ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)/ تحقيق: د. مازن مبارك، ومحمد علي حمد/ ط5، (1979م)/ دار الفكر، بيروت.
- 30- النحو الكوفي من خلال الشاهد الشعري/أطروحة تقدم بها الباحث: سالم يعقوب يوسف السلمي/كلية التربية، جامعة البصرة/1422هـ - 2002م.
- 31- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع/ جلال الدين السيوطي (ت911هـ)/ تحقيق: أحمد شمس الدين/ ط1، (1418هـ - 1998م)/ دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.